

أخبار الساعة

نشرة إخبارية يومية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الأخبار والتقارير المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الأحد ١٦ مارس ٢٠٠٨ - السنة الخامسة عشرة - العدد ٣٨٠٨

الافتتاحية

المهم أن تستجيب إسرائيل

انتقدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مؤخرا، مواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يتعارض مع التزامات السلام وخطة السلام الدولية المعروفة باسم «خارطة الطريق». حيث انتقد المبعوث الأمريكي المكلف بالإشراف على تطبيق «خارطة الطريق»، وليام فريزر، أثناء لقائه الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يوم الجمعة الماضي، استمرار إسرائيل في بناء وتوسيع المستوطنات، ووجه الاتحاد الأوروبي الانتقاد نفسه مشيرا إلى أن بناء المستوطنات في أي مكان من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية هو أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي، وأن الأنشطة الاستيطانية تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي وتهدد حلّ الدولتين المتفق عليه.

لا شك في أن هذه المواقف، الأمريكية والأوروبية، هي مواقف مهمة ومعبرة، خاصة أنها جاءت متناغمة مع مواقف دولية عديدة أخرى انتقدت إصرار إسرائيل على المضي قدما في سياستها الاستيطانية، ولكن المهم أن تردع إسرائيل وتراجع سياساتها التي تقتل العملية السلمية وتفرغها من مضمونها، وتقتنع بأنه لا يمكن أن تنجح مفاوضات سلام وتقود إلى نتائج حقيقية ومستقرة إلا إذا توافر الالتزام بما يتم الاتفاق عليه من قبل طرفيها أو أطرافها من ناحية، والانصياع لقرارات الشرعية الدولية التي تمثل إطارا أعلى لها من ناحية أخرى.

أهمية المواقف الدولية الأخيرة المنتقدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية تنبع من اعتبارين مهمين: الأول، هو أنها تضع إسرائيل أمام مسؤولياتها تجاه العالم الذي تحاول أن تقدم نفسها له على أنها دولة مسؤولة فيما الآخرون غير ذلك. الاعتبار الثاني، هو أن إسرائيل كانت تعتمد باستمرار إلى تحميل الطرف الآخر، الفلسطيني أو العربي، مسؤولية أي تعثر في العملية السلمية وبالتالي تطلب من العالم ممارسة الضغط عليه، إلا أنها هذه المرة لم تستطع أن تخفي سياساتها المعاكسة للعملية السلمية.

عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية تقوم بين طرفين بينهما اختلال كبير في ميزان القوى، ولهذا فإن الضمانات الدولية لنجاحها وعدم انحرافها أو استغلال الطرف الأقوى فيها لقوته لفرض شروطه، تعد أمرا أساسيا وجوهريا لنجاحها وتحقيقها لأهدافها، وفي هذا الإطار فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي طرفان أساسيان في توفير هذه الضمانات سواء لعلاقتها القوية مع إسرائيل أو لدورها ومصالحهما الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وهي مصالح تتعزز وتستقر في ظروف السلام والتعايش، ولهذا فإن العالم العربي يعول على الدور الأمريكي-الأوروبي كثيرا في توفير الظروف المناسبة لتحقيق السلام.

محتويات العدد

- ١ * الافتتاحية
- ٢ * قضايا الساعة
- ٣ * أهم الأحداث
- * تقارير وتحليلات
- ٤ كيف تنظر الولايات المتحدة إلى «قمة دمشق»؟
- ٥ «التخصيب تحت السيطرة» .. هل ينهي أزمة «البرنامج النووي الإيراني»؟ .. بعد سنوات من الحربين في العراق وأفغانستان .. الجيش الأمريكي أصبح منهكاً ..
- ٦ الأهداف الرئيسية لجولة تشيني في المنطقة
- ٧ هل يستفيد الجمهوريون من صراع أوباما-هيلاري؟
- ٨ الطرازات القديمة وراء تراجع القدرة التنافسية لشركات الطيران الأمريكية ..
- ٩ «وصفة الركود» للاقتصاد العالمي تتجمع مكوناتها بتسارع مقلق ..
- * أخبار الساعة حول العالم
- ١١ إسلام آباد
- ١١ باريس
- ١٢ واشنطن
- ١٣ تل أبيب
- * متابعات اقتصادية
- * عرض كتاب:
«السلطة والإيمان والخيال»: أمريكا في الشرق الأوسط .. من ١٧٧٦ وحتى الآن

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام
Tel: (971-2) 4044433/4044431
Fax: (971-2) 4044432
E-mail: media@ecssr.ae
www.ecssr.ae



الإمارات اليوم

المستهلكون والاقتصاد الحر (١-٢)

رغم تنامي شكاوى المستهلكين من موجات الغلاء، فإن الشواهد تؤكد وجود ممارسات أخرى لا تقل سوءاً، مثل تعرض السلع والخدمات لأشكال مختلفة من التلاعب والغش تراوحت بين تقليص حجم العبوات، وزيادة الأسعار أو عدم ذكرها على المنتج، وتراجع نوعية بعض المنتجات أو تغييرها بشكل مفتعل عن الأسواق لدفع أسعارها للارتفاع القسري، وغيرها من الممارسات غير العادلة التي تثقل كاهل المستهلكين وتضاعف معاناتهم، ولا سيما أن هذه الممارسات تتزامن مع موجة ارتفاع الأسعار واتساع هامش الأرباح التي يحصدها تجار الجملة والتجزئة على حساب المستهلكين، وما يجعل هذه الممارسات أكثر ظلماً وإجحافاً هو أن أسعار المنتجات والسلع شهدت أصلاً قفزات سعرية متتالية في السابق، تتجاوز المنطق وتتعدى نسب زيادة التكلفة في عناصر ومكونات السلع. وبينما يطرح بعضهم ضرورة قيام الجهات المعنية بالتدخل بشكل فاعل وإلزامي، والاضطلاع بدور رقابي مباشر، من خلال فرض سقف للأسعار ومتابعة عمليات الاستيراد للمواد الأساسية والإشراف عليها، وهو ما حدث، مؤخراً، عندما حددت وزارة الاقتصاد سقفاً للحد الأقصى لأسعار بعض المواد الغذائية الرئيسية التي يسمح للتجار بفرضها مقابل بعض المواد، يرى بعضهم أن مثل هذه الدعوات تتصادم مع مبدأ الاقتصاد الحر، وقد تتسبب بإيجاد ما يعرف بـ «السوق السوداء للسلع» وتدفع المستوردين والمصنعين إلى التلاعب بالمنتجات كماً ونوعاً، غير أن هذه الأطروحات تغفل حقائق واقعية أصبحت ماثلة ولا يمكن تجاهلها، إذ إن تلاعب بعض المصنعين والبائعين حاصل بالفعل كما توضح العديد من الأمثلة. وفضلاً عن أن اتباع قواعد الاقتصاد الحر يقتضي الإمساك عن التدخل في تسعير السلع والخدمات وفرض سقف إلزامية، وترك هذه المهمة لقوى السوق واليات العرض والطلب، فإنه يتطلب كذلك محاربة الاحتكارات والتكتلات ومكافحة الإغراق، وعدم إتاحة المجال لفرض ظروف مصطنعة بغية انتزاع مكتسبات غير مشروعة، وكذلك سيادة مبدأ المنافسة التجارية بين المصنعين والمستوردين التي تضمن أسعاراً منطقية تحتكم هي أيضاً إلى قوانين السوق دون افتعال ارتفاعات غير مبررة في الأسعار جرأً نقص متعمد في المعروض. وكما يتاح للبائعين الترويج لسلعهم وإغراء المستهلكين بشرائها من خلال حملات إعلانية وإعلامية مكثفة تجمل المنتج وتبرز إيجابياته وتدعو إلى شرائه، فإنه يلزم بالمقابل أن تعطى الفرصة للهيئات الممثلة للمستهلكين لتوعية المشترين وتشقيفهم حول العيوب والممارسات المضللة، وكشف التجاوزات، ونشرها على العلن، وكذلك إبراز الجهات الملتزمة بالممارسات التجارية النزيدة التي تدمج بين السعي للربح المعقول وإفادة المجتمع، بحرية ودون قيود، وذلك من خلال دعمها مادياً ومعنوياً وتقنياً، وإفراد مساحات لها في وسائل الإعلام، وتمكين المسؤولين فيها من الوصول إلى المعلومات لإعداد التقارير والدراسات والتقويمات.

العالم اليوم

سلاح الحظر يرفع في وجه «حزب العدالة والتنمية» التركي

تقدم مدعي عام محكمة التمييز التركية إلى المحكمة الدستورية بطلب حظر «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا بسبب «نشاطاته التي تتعارض مع العلمانية» وأيضاً بمنع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من ممارسة النشاط السياسي. وأكد هاشم كيليتش، رئيس المحكمة الدستورية المختصة بحظر الأحزاب السياسية أنه «يوجد إلى جانب طلب حظر الحزب طلب بحظر النشاط السياسي يشمل ٧١ شخصاً.. وتتصدر القائمة أسماء رجب طيب أردوغان وعبدالله جول وبولند أرينتش (الرئيس السابق للبرلمان)». من جانبه ندد نائب رئيس «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، محمد مير دنجوير فرات، بمحاولة مدعي محكمة التمييز حظر الحزب ووصف ذلك بأنه مساس بالديمقراطية. وأضاف عقب اجتماع طارئ لقيادة الحزب «إن المستهدف في هذه القضية ليس (حزب العدالة والتنمية)، بل الديمقراطية التركية والشعب التركي»، مضيفاً «هذه المحاولة تثير تساؤلات حول حال ديمقراطيتنا». وجاء تحرك المدعي العام في وقت أقر فيه «حزب العدالة والتنمية» المنبثق عن التيار الإسلامي وحزب معارض في البرلمان تعديلاً يسمح بوضع الحجاب في الجامعات بعدما كان ممنوعاً منذ نحو عشر سنوات بموجب قرار اجتهادي للمحكمة الدستورية. وقد أثار هذا التعديل الذي أقر في نهاية فبراير بلبله في الجامعات التي وافق بعضها على السماح للفتيات بدخولها محجبات فيما أعلنت أخرى أنها لن تطبق الإصلاح. فقد أوضح بعض عمداء الجامعات أنهم سيبقون على الحظر إلى حين اعتماد قانون يفصل قواعد اللبس ويستبعد الرموز الصارخة للإسلام المتشدد مثل التشادور أو النقاب. ويخشى المدافعون عن العلمانية الذين لهم نفوذ كبير في المؤسسة العسكرية والقضاء والإدارة الجامعية من أسلمة متنامية للمجتمع في تركيا، البلد العلماني الذي يشكل المسلمون أكثر من ٩٩٪ من سكانه. وقد دافع «حزب العدالة والتنمية» الذي يقول إنه حزب «ديمقراطي محافظ» عن هذا الإصلاح باسم حرية المعتقدات الدينية والحق في التعليم. ورداً على أسئلة صحفيين على هذا التطور دعا الرئيس عبد الله جول، من داكار، حيث يشارك في قمة «منظمة المؤتمر الإسلامي» الأتراك إلى الحذر. ونقلت «وكالة أنباء الأناضول» عن جول الذي اضطر إلى الاستقالة من «حزب العدالة والتنمية» لتولي الرئاسة «يجب التفكير في أن هذه الطلبات التي تتعلق بحزب حاكم يملك هذه الغالبية في البرلمان يمكن أن تجعل تركيا تخسر أو تكسب». وأضاف جول «يجب التفكير ملياً وجيداً في ذلك. وهذا هو رأيي الوحيد» مذكراً بأنه يمثل بصفته رئيساً للدولة «تركيا كلها». من جانبه قال حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديمقراطي)، حزب المعارضة الرئيسي، إنه يأمل في أن تردع هذه الدعوى «حزب العدالة والتنمية» عن مواصلة اعتدائه على العلمانية.



انتخابات إيران: «المحافظون» يفوزون بأكثر من ٧٠٪ من مقاعد البرلمان

تدل المؤشرات، أمس، على فوز المحافظين الإيرانيين بأغلبية الثلثين في البرلمان الإيراني، إلا أنه يبدو أن الإصلاحيين سيحافظون على موضع قدم لهم في البرلمان الإيراني، رغم خسارتهم مئات المرشحين، جراء عمليات إبطال الترشيحات التي سبقت الانتخابات. ويأتي صمود الإصلاحيين أمام استبعاد العديد منهم من التصويت، في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، إلى إعادة انتخابه، عام ٢٠٠٩، لمواصلة ولايته المثيرة للجدل، وسط استياء في البلاد بسبب زيادة التضخم. واتسمت الانتخابات، التي جرت الجمعة، ووصفتها واشنطن بأنها «محسومة سلفاً»، بالانشقاقات في المعسكر المحافظ، التي أدت إلى ظهور تحالفين، أحدهما أقل حماساً للرئيس. وصرح مصطفى بور محمدي، أمس، للصحفيين، بأن «المحافظين فازوا بأكثر من ٧١٪ من مقاعد البرلمان، ويمكن أن يتغير هذا الرقم بنسبة ٢ إلى ٣ مع ظهور مزيد من النتائج». ووصفت السلطات المشاركة في الانتخابات بأنها «عظيمة»، بعد أن وصلت إلى أكثر من ٦٥٪، أي أعلى من نسبتها في انتخابات ٢٠٠٤، التي خسر فيها الإصلاحيون أغلبيتهم في البرلمان. وقالت صحيفة «كيهان» المتشددة على صفحتها الأولى «المشاركة الوطنية قصمت ظهر العدو».



ميركل: «تهديد إسرائيل تهدد لنا»

أعربت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، عن تضامنها مع إسرائيل في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها. جاء ذلك عشية زيارتها إلى إسرائيل، التي استغرقت ٣ أيام. وقالت ميركل «إن التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل تهدد لنا أيضاً». وأضافت أنها ستؤكد خلال زيارتها «أنه لا يمكن الاستمرار في البرنامج النووي الإيراني، وأن على طهران أن تلعب في النهاية وفقاً للقواعد التي وضعها المجتمع الدولي». وستكون ميركل أول مستشار لألمانيا تلقي خطاباً في الكنيست.



وسط مخاوف من تأثير الأزمة في الانتخابات الرئاسية

بوش يجتمع مع واضعي السياسة المالية غداً

أعلن البيت الأبيض أن الرئيس بوش، يعتزم الاجتماع غداً مع كبار مسؤولي السياسة المالية الأمريكية، في وقت يزيد فيه التوتر في أسواق الائتمان والمخاوف من حدوث ركود. وقال البيت الأبيض، أمس، إن بوش سيجتمع مع أعضاء مجموعة العمل الاستشارية الخاصة بالأسواق المالية. وباتت المشكلات الاقتصادية تشغل مساحة متزايدة في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية. ومن شأن حدوث ركود طويل أن يضر بفرص حزب الرئيس الجمهوري في الفوز بانتخابات نوفمبر.

العراق: مؤتمر للمصالحة الوطنية بعد غد

أعلنت الحكومة العراقية، أمس، أن مؤتمراً للمصالحة الوطنية يبدأ الثلاثاء، وهو الثاني من نوعه، هدفه المساعدة على إنهاء التوتر الطائفي والاحتقان السياسي عبر «دعم جهود الحكومة في المجال الأمني» و«المشاركة في الانتخابات». وأضاف علي الدباغ، المتحدث باسم الحكومة في بيان، أن المؤتمر سيعقد «بهدف تفعيل دور القوى المختلفة في العملية السياسية من أجل المساهمة الإيجابية في المصالحة الوطنية والإسهام في الدور السياسي، ودعم جهود الحكومة في المجال الأمني».



مساعدة سابق بلير يدعو للحوار مع «القاعدة»

استبعدت وزارة الخارجية البريطانية، أمس، نداءات مساعد سابق لرئيس الوزراء السابق، توني بلير، لفتح قناة اتصال مع تنظيم «القاعدة»، وقالت إن هذا الإجراء «غير متصور». وقالت صحيفة «الجارديان»، إن جوناثان باول، الذي شغل منصب رئيس هيئة العاملين مع بلير في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧، صرح بأنه كان (سيرغب في إيجاد قناة اتصال مع تنظيم «القاعدة» لو كان ما زال في الحكومة). لكن وزارة الخارجية البريطانية قالت (من غير المتصور على الإطلاق أن تسعى إلى التوصل إلى حل مقبول مع منظمة إرهابية مثل «القاعدة»).





في ضوء تصريحات مضادة لها: كيف تنظر الولايات المتحدة إلى "قمة دمشق"؟

مارست الولايات المتحدة مؤخرا ضغوطا قوية على القمة العربية المقررة نهاية الشهر الجاري في دمشق، إلا أن هناك ما يدعو إلى القول إن هذه الضغوط يمكن أن تأتي بنتائج عكسية بالنسبة إلى واشنطن.

أضافت الولايات المتحدة ضغوطا جديدة مؤخرا إلى الضغوط الموجودة أصلا على القمة العربية المقررة في نهاية الشهر الجاري في دمشق، من خلال تشكيكها في نجاحها ودعوتها العرب إلى التفكير قبل المشاركة فيها. ويبدو من الواضح أن واشنطن تشن حملة تهدف من ورائها إلى الحيلولة دون استثمار سوريا للقمة العربية في مصلحتها، وهذا ما يظهر من التصريحات الأمريكية التي وردت على لسان أكثر من مسؤول في وقت متزامن. فقد قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية، شون ماكورماك، إن بلاده لا تريد الإملاء على المشاركين في القمة العربية طريقة تصرفهم «إلا أنهم عندما يفكرون بالمشاركة في اجتماع سوريا من الواضح أنه سيكون من مصلحتهم أن يبقى في ذهنهم الدور التي قامت به سوريا حتى الآن لمنع العملية الانتخابية في لبنان من المضي قدما». أما كبير مستشاري وزيرة الخارجية الأمريكية ومنسق شؤون العراق، ديفيد ساترفيلد، فقد شكك في نجاح القمة العربية وقال «إن هناك صعوبة في رؤية كيف يمكن أن تكون القمة العربية ناجحة في دمشق في وقت تعرقل فيه سوريا انتخاب رئيس لبنان»، متهما سوريا بتسهيل مرور الإرهابيين إلى العراق. هذا الهجوم الأمريكي على سوريا والتشكيك في نجاح القمة العربية فيها والدعوة الضمنية للعرب إلى مقاطعتها، يكشف عن الكيفية التي تنظر من خلالها الولايات المتحدة إلى القمة العربية المقبلة وما يمكن أن تقود إليه من نتائج. ولهذا فإن هجومها عليها يهدف إلى تحقيق الآتي:

- 1- منع سوريا من الاستفادة من عقد القمة على أراضيها من أجل فك الحصار السياسي الإقليمي الذي تعمل واشنطن على فرضه عليها لدفعها إلى التخلي عن سياساتها التي لا تلقى قبولا أمريكيا.
- 2- منع تحقيق تقارب عربي-سوري يمكن أن يقوي من موقف سوريا في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها، حيث إن حضور دول عربية بعينها للقمة يمكن أن يمثل نقلة مهمة وانفراجة ملموسة في علاقاتها مع دمشق.
- 3- منع سوريا من استثمار القمة لتوجيهها عن القضايا الرئيسية التي تريد الولايات المتحدة التركيز عليها في المنطقة وأهمها العراق ولبنان، نحو قضايا أخرى أهمها القضية الفلسطينية.

لكن السؤال هنا هو: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الموقف الأمريكي من قمة دمشق في مواقف الدول العربية منها؟ على الرغم من أن الولايات المتحدة تستهدف من المواقف التي أعلنتها تجاه القمة النيل منها، فإنها ربما تأتي بنتائج عكسية في ضوء أمرين:

- * **الأمر الأول**، هو أن واشنطن عبّرت عن هذه المواقف بشكل علني، وهذا يمكن أن يسبب إحراجا للدول العربية التي ربما كانت تفكر في عدم الحضور أو تقليل مستوى تمثيلها، حيث سيبدو عدم الحضور وكأنه رضوخ لرغبة أمريكية.
- * **الأمر الثاني**، هو أن موقف واشنطن ربما يخدم دمشق على مستويين: **الأول**، هو أنها أصبحت تمتلك سلاحا قويا ضد أي دولة لا تحضر القمة وهو اتهامها بالانصياع للضغوط الأمريكية، **والثاني**، أنها أصبح في مقدورها تبرير أي تعثر أو فشل للقمة بالتدخل الأمريكي وليس لأي اعتبارات ذاتية تتعلق بسياساتها الخارجية وموقف العرب.





«التخصيب تحت السيطرة» .. هل ينهي أزمة «البرنامج النووي الإيراني»؟

في الوقت الذي تتعقد فيه أزمة «البرنامج النووي الإيراني» بعد أن فرض مجلس الأمن الدولي حزمة جديدة من العقوبات، تلوح في الأفق بوادر حل لهذه الأزمة بعد أن راجت من جديد إمكانية السماح لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم «تحت السيطرة»، حتى يمكن التأكد أن التخصيب سيتم لأغراض سلمية.

دخلت أزمة «البرنامج النووي الإيراني» مرحلة جديدة اتسمت بالمزيد من التعقيد بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً ثالثاً بفرض عقوبات جديدة، حمل رقم ١٨٠٣، وهو القرار الذي رفضته طهران بقوة على الرغم من أنه لم يضيف جديداً على القرارين السابقين: (١٧٣٧) عام ٢٠٠٦، و (١٧٤٧) عام ٢٠٠٧، سوى إيراد لائحة بالأفراد والمؤسسات في إيران الذين شملتهم العقوبات، وعددهم الإجمالي ٢٤ فرداً ومؤسسة. وعلى خلفية هذا الرفض الإيراني، كان قيام طهران بتجميد الحوار مع الدول الست الكبرى (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا)، وحصره مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ومن هنا، اتجهت كثير من التحليلات إلى القول بأن هناك تصاعداً مقبلاً لا محالة في الأزمة، ولكن يبدو أن هذا الاتجاه ليس صائباً، حيث أعلن البيت الأبيض قبل أيام قليلة أن الإدارة الأمريكية لا تسعى لشن حرب على إيران رغم أن الرئيس الأمريكي، جورج بوش، يملك كل الخيارات، ونفت الناطقة باسم البيت الأبيض، دانا بيرينو، أن يكون قائد العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، الأدميرال وليام فالون، قد أرغم على الاستقالة بسبب معارضته سياسة بوش بشأن إيران، وقالت «هذه سخافة». وفي هذا الوقت الذي تؤكد فيه واشنطن أولوية الوسائل السلمية لحل الأزمة، تراجعت طهران عن رفضها استئناف المباحثات النووية مع الاتحاد الأوروبي. حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، «ما زلنا نفضل المباحثات التي يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة وفاعلة وتحتوي على مقترحات بناءة». ويروج من جديد المقترح الخاص بالسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم، ولكن «تحت السيطرة».

وفي هذا السياق، هناك مصادر إعلامية تتحدث عن توجه حاصل لدى المسؤولين الإيرانيين والغربيين خلال الفترة الحالية، ناحية التفكير في إطار جديد للنظر إلى «البرنامج النووي الإيراني» بحيث تضمن طهران بموجبه الاستمرار في أنشطتها النووية من أجل إنتاج الكهرباء وإنهاء العزلة الخارجية المفروضة عليها، في مقابل تخفيف احتمالات تخصيب اليورانيوم التي يمكن أن تجربها بعيداً عن مراقبة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، حيث كشفت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية أن هناك مقترحا قديماً يجري إحياءه مجدداً ويقضي بتأسيس «كونسورتيوم» (تجمع) دولي بحيث تقدم الدول الغربية خبراءها وتقنياتها لدعم «البرنامج النووي الإيراني» في مقابل أن تزيد من إشرافها المباشر على المشروع. وكان وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، قد طرح في نوفمبر الماضي فكرة أن تقوم دول الخليج بإنشاء «كونسورتيوم» لكل مستخدمي اليورانيوم المخصب في الشرق الأوسط بهدف نزع فتيل المواجهة بين طهران والغرب بشأن «البرنامج النووي الإيراني». ولا شك في أن التوافق حول فكرة «التخصيب تحت السيطرة» يمكن أن ينهي هذه الأزمة سلمياً، خاصة في ظل وجود رأي عالمي يرفض فكرة اللجوء إلى العمل العسكري ضد إيران.





بعد سنوات من الحربين في العراق وأفغانستان .. الجيش الأمريكي أصبح منهكاً

هناك العديد من المؤشرات على أن الجيش الأمريكي قد أصبح يواجه المشاكل من حيث قدرته على الحركة والإنجاز في ضوء حربه الطويلتين في كل من أفغانستان والعراق والخسائر التي تعرض ويتعرض لها فيهما.

يبدو الجيش الأمريكي، القوة الأكبر في العالم، مستنفد القوى بعد خمس سنوات من الحرب في العراق، التي أنهكت جنوده وأضعفت قدرته على الرد السريع وأفقدته الكثير من جاذبيته. هذا ما توصلت إليه مجلة «فورين بوليسي» ومركز «سنتر فور إيه نيو أمريكان سيكيوريتي» للأبحاث في استطلاع للرأي لا سابق له قاما به وشمل ٣٤٠٠ ضابط في الخدمة ومتقاعد ودلّ على قلق عميق داخل الهيكلية العسكرية الأمريكية. وأشار التحقيق الذي نشر في مارس الحالي إلى أن ٦٠٪ من الضباط يعتبرون أن القوات الأمريكية أكثر ضعفاً مما كانت عليه قبل خمس سنوات. ورأى ٨٨٪ أن حرب العراق التي يكاد عدد قتلى الجنود الأمريكيين فيها يصل إلى أربعة آلاف، دفعت الجيش إلى «حدود خطيرة». وقال ٨٠٪ من المستطلعين أن التفكير بأن القوات المسلحة التي تنتشر بكثافة في أفغانستان وفي العراق، يمكن أن تخوض حرباً جديدة في وضعها الحالي، سيكون «أمراً غير حكيم». ويطالب الضباط الكبار في الجيش الأمريكي منذ أسابيع بتخفيف «الضغوط» التي تتعرض لها القوات الأمريكية والعودة سريعاً إلى نظام تبديل القوات كل اثني عشر شهراً في العراق، بينما حددت وزارة الدفاع مدة الخدمة في العراق منذ سنة بخمسة عشر شهراً.

ويطرح هذا التبديل نفسه لا سيما بعد أن قررت الولايات المتحدة إرسال جنود إضافيين إلى أفغانستان التي تواجه تصعيداً في أعمال العنف. وسيكون عدد الجنود الأمريكيين هذا الصيف في أفغانستان ٣٢ ألفاً. وقال رئيس أركان سلاح البر، جورج كايسي، خلال جلسة استماع في مجلس الشيوخ في نهاية فبراير إن «التأثيرات المتراكمة لأكثر من ست سنوات من الحرب (في أفغانستان وفي العراق) زعزعت استقرار سلاح البر» وهي «تحدّ من قدرته على التحضير لمهام أخرى». ويأمل كايسي، بأن يؤدي خفض عدد الجنود في العراق الذي يفترض أن يتراجع إلى ١٤٠ ألفاً مقابل ١٥٧ ألفاً اليوم، إلى عودة الأمور إلى طبيعتها في صفوف الجيش، حتى لو قررت واشنطن تجميد حركة خفض القوات بعد الانسحاب المقرر في الصيف. في المقابل، يأمل الجيش، بحسب ما قال مساعد رئيس هيئة أركان سلاح البر، الجنرال ريموند أوديرنو «بالحصول على وقت أطول للراحة بين عمليتي انتشار»، ليكون في إمكان الجنود تغطية سنتين خارج الخدمة بعد كل سنة يخدمون خلالها في العراق، بينما فترة الراحة حالياً هي سنة واحدة. بالنسبة إلى العسكريين الأمريكيين، التحديات كثيرة وبينها: الحفاظ على مقدرة القوات المسلحة على الرد والتدخل السريع، وكذلك إعادة الجاذبية إلى مهنة تعرضت صورتها للإساءة نتيجة معارضة الرأي العام للتدخل الأمريكي في هذا النزاع.

وأفاد استطلاع للرأي نشرته صحيفة «يو إس آيه توداي» نشر الخميس وشمل ٢٠٢١ شخصاً، أن ٦٠٪ من الأمريكيين يعتبرون أن الحرب في العراق كانت خطأً. في هذا الإطار، باتت عملية التجنيد في الجيش الأمريكي تطرح إشكاليات، إلى درجة لا يتردد الجيش الأمريكي في توزيع ملايين الدولارات كعلاوات من أجل استقطاب عناصر جدد والاحتفاظ بأفضل جنوده. كما خفض الجيش الأمريكي معاييرها بالنسبة إلى المستوى التعليمي للمجندين ومنح مرتكبي الجرح سابقاً «عفواً معنوياً» في حال انضمامهم إلى الجيش. إلا أن عملية التجنيد في حد ذاتها باتت خطوة صعبة.





الأهداف الرئيسية لجولة تشيني في المنطقة

تبحث الجولة الشرق أوسطية التي يبدؤها اليوم نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، ملفات عدة يتصدرها الوضع في العراق وملف التسوية السياسية، ولكن الجانب الاقتصادي له حضور مهم في هذه الجولة، بعد الأرقام القياسية المتتالية التي حققتها أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة.

يبدأ نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، اليوم الأحد، جولة في منطقة الشرق الأوسط، تشمل كلاً من إسرائيل والمناطق الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى تركيا، وكان الرئيس الأمريكي، جورج بوش، قد قام في يناير بزيارة إسرائيل والمناطق الفلسطينية والمملكة العربية السعودية، ولكنه لم يتمكن من زيارة سلطنة عُمان، ولذلك فإنه من المقرر أن يلتقي نائبه تشيني مع السلطان قابوس في إطار الجولة الحالية.

وثمة اعتبارات عدة تعطي جولة تشيني للمنطقة أهمية خاصة، حيث تأتي بعد أيام قليلة من زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، للمنطقة، والتي ركزت من خلالها على دفع الجهود الخاصة بعملية التسوية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي علقها الجانب الفلسطيني في أعقاب المجزرة الإسرائيلية في قطاع غزة والتي وقعت قبل نحو أسبوع وراح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شهيد. وكان تشيني قد قام بجولة إلى المنطقة في مايو الماضي، شملت دولاً عربية عدة منها، مصر والسعودية والأردن والإمارات والعراق، وقيل وقتها إن هذه الجولة، هدفها تعبئة جهود دول المنطقة «السنية» خلف ضربة عسكرية ستوجهها إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية وتساندها فيما بعد الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن جولة تشيني الحالية، تأتي في ظل تصعيد جديد لأزمة «البرنامج النووي الإيراني»، فإنه يبدو أنها لا تعطي أهمية كبيرة لهذه الأزمة، حتى وإن تم التطرق لها.

وإذا كانت جولة تشيني تحمل هدفاً معلناً وهو تحريك عملية السلام، إلا أن مراقبين يرون أنها تحمل بصمات اقتصادية ومصالح أمريكية مشتركة مع الدول الخليجية وتركيا، خاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت في المنطقة منذ أيام. وهذا تحليل منطقي، ولكنه لا يلغي أهمية الملفات السياسية للجولة، ومما يؤشر لصحة هذا التحليل ما قالته المتحدث باسم البيت الأبيض، دانا بيرينو، في وقت سابق، من أن تشيني سيطلب من السعودية، أكبر منتج للنفط، تبني موقف داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، لزيادة الإنتاج بهدف خفض أسعار النفط، التي بلغت حداً قياسياً.

ومن المؤكد أن تشيني سيعمل على توظيف ما يقال حول حصول توافق على تهدئة بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» لمصلحة تنشيط عملية التسوية، التي يبدو أنها تتمتع باهتمام أمريكي واضح في هذه الجولة، ففور الإعلان عن قدوم تشيني، أكد بوش أن جولة نائبه بالمنطقة تهدف إلى «تأكيد التزام الولايات المتحدة بالسعي نحو تحقيق السلام»، قبل نهاية العام الجاري. وفي تفسير هذا الاهتمام يرى المراقبون أنه وبعد إهمال طويل للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني يريد الرئيس الأمريكي، جورج بوش، في أواخر رئاسته الخروج بإنجاز في السياسة الخارجية. وجنباً إلى جنب مع ملف التسوية، فإن الوضع في العراق سيكون حاضراً بقوة في جولة تشيني، حيث إنه وفي الذكرى الخامسة لغزو العراق، تبدو الأمور تتجه للأسوأ، وليس إلى الأفضل كما كان متوقعاً، حيث يشهد العراق تصاعداً في موجة العنف، وتزايداً في قتلى الجنود الأمريكي. وتتسع أجندة تشيني لملف آخر مهم، هو الأزمة الكردية وتدخل تركيا في شمالي العراق.





الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة: هل يستفيد الجمهوريون من صراع أوباما-هيلاري؟

يعتقد مراقبون أن الأسابيع المقبلة ربما كانت هي الأخطر في مراحل السباق الانتخابي لأنها تتعلق بمصير ١٥٨ مندوباً هم إجمالي مندوبي بنسلفانيا، ومصير «المندوبين الكبار» (٨٠٠ مندوب)، وما إذا كان الديمقراطيون سيقرون إعادة الانتخابات التمهيدية في «فلوريدا» و«ميتشيجان» (٣٦٦ مندوباً).

هكذا دخلت «تمهيديات» الحزب الديمقراطي بيئات شتوية مؤقتة لمدة ستة أسابيع حتى ٢٢ إبريل، موعد تمهيدية بنسلفانيا، وهي الفترة التي يرى بعض الخبراء المخططين لحملة الانتخابات الرئاسية أنها يمكن أن تشكل أخطر مرحلة من مراحل السباق الرئاسي الطويل. فباراك أوباما، وهيلاري كلينتون، سيواصلان رحلة صياغة قناعات الناخبين الأمريكيين في سباق يرفض الاعتماد على عدد مندوبي المجمع الانتخابي فقط. رحلة البحث عن «مقعد السائق» انطلقت بالفعل هذا الأسبوع بعد أن وصفت نائبة «نيويورك» أوباما بأنه «مرافق جيد لها على تذكرة الترشيح» ليرد نائب إلينوي بلا تردد: «كيف وأنا المرشح الأول الآن؟» وذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أن الفوز الذي تحقق في «وايومنج» يوم السبت و«ميسيسبي» يوم الثلاثاء، مكّن أوباما من تعويض الخسائر التي مني بها في «أوهايو» و«رود آيلند» و«تكساس» الأسبوع قبل الماضي. ولكن ما إذا كان المرشح الأسود قد نجح في استعادة الكلمة العليا أو ما زال «محللك سر» فذلك أمر سيسعى كل طرف إلى استغلاله لمصلحته خلال الـ ٣٠-٤٥ يوماً المقبلة. وإذا كانت هيلاري، تؤكد لناخبها أنها الفائزة بأصوات أغلب الولايات الكبرى صاحبة الحظ الأوفر من حيث عدد المندوبين لدى المجمع الانتخابي، فإن باراك يردّ بأنه فاز بعدد أكبر من الولايات، من بينها تلك المرشحة أن تكون ساحات كبرى للقتال في انتخابات نوفمبر العامة، وأنه يتقدم على منافسته سواء في التصويت الشعبي أو في عدد مندوبي المجمع الانتخابي.

ويرى جوزيف إيستراب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية «كانزاس» في مانهاتن، أن «الأسابيع الستة المقبلة تعتبر من أهم مراحل السباق الانتخابي بالنسبة إلى المرشحين الديمقراطيين، حيث من المتوقع أن يلجأ المرشحان خلالها إلى إطلاق عدد كبير من باللونات الاختبار لمعرفة أفضل القنوات التي يمكن السير فيها». وتشمل هذه باللونات بالطبع الناخبين في بنسلفانيا التي تمنح الفائز بها ١٥٨ مندوباً، وهو عدد كفيلاً لترجيح الكفة لمصلحة هذا أو تلك، ومن ثم حسم نتيجة الترشيح. والأهم من ذلك «المندوبون الكبار» (نحو ٨٠٠ بين مسؤولين منتخبين ومسؤولين حزبيين) الذين سيحسمون معركة الترشيح عن الحزب، والأمريكيون العاديون الذين تعتمد عليهم استطلاعات الرأي في رصد أي تغيير في حالة المزاج السياسي، وقادة الحزب الذين سيقرون ما إذا كان سيتم إجراء انتخابات إعادة في «ميتشيجان» و«فلوريدا»، وكيف، وهو قرار سيتم اتخاذه خلال الأسبوعين المقبلين. ومن المعروف أن هيلاري فازت بالولايتين، ولكن أوباما لم ينزل انتخابات «ميتشيجان». فلو تمت انتخابات إعادة تلك بشكل ما فمعنى ذلك عودة ٣٦٦ مندوباً كورقة متاحة أمام المرشحين، وإن كانت سترفع العدد اللازم للترشيح من ٢٠٢٥ إلى ٢٢٠٨ مندوبين. طبقاً للعدد الإجمالي الذي ذكرته وكالة «الأسوشيتد برس» فقد حصل أوباما حتى الآن على ١٥٩٨ مندوباً، مقابل ١٤٨٧ مندوباً لهيلاري، بما في ذلك المندوبون المحلفون (المعينون بالانتخاب). ولكن خوف «دير شبيجل» لم ينصبّ على من يفوز ببطاقة الترشيح عن الحزب، بقدر ما ينصبّ على إمكانية خسارة الديمقراطيين في انتخابات نوفمبر بسبب «صراع الديوك» بين أوباما وهيلاري.





الطرازات القديمة وراء تراجع القدرة التنافسية لشركات الطيران الأمريكية

تشكو شركات الطيران الأمريكية من تراجع كبير في قدرتها على المنافسة مع مثيلتها الأوروبية في الأسواق العالمية لدرجة أدت إلى تكبيد عدد كبير منها خسائر فادحة. وراء هذا التراجع أسباب عدة، منها عدم تجديد دماء الأسطول وتطبيق لوائح وقوانين بالية لم تعد مناسبة لمقتضيات الاقتصاد الحر (مثل قانون حماية الشركات الأمريكية من الإفلاس)، بالإضافة إلى رفض فكرة الاندماج كما فعلت كبريات الشركات الأوروبية.

تبدو الأمور للوهلة الأولى وكأنها على ما يرام بالنسبة إلى شركات الطيران الأمريكية في ظل الإحصائيات التي تشير إلى أن عام ٢٠٠٧ كان أول عام منذ أحداث سبتمبر تنجو فيه هذه الشركات من مقصلة الإفلاس. فبعد خمس سنوات متتالية من الخسائر الفادحة بدأ خبراء صناعة الطيران يتنفسون الصعداء، وسط توقعات بإمكانية تحقيق أرباح مجزية هذا العام. عززت هذه التوقعات «حمى الدمج» التي أصابت الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أمل تعزيز قدرتها على المنافسة في مواجهة «النسور الكبار». فشركتا «دلتا» و «نورث ويست» تتجهان للاندماج معاً بهدف توسيع قاعدة عمليتهما الداخلية والخارجية. ولكن الحقيقة، كما تقول مجلة «دير شبيجل»، هي أن الشركات الأمريكية، رغم تعددها تظل أقل قدرة على تحقيق الأرباح وأكثر معاناة من وطأة الديون من منافساتها الأوروبية، ما يجعلها بالتالي هدفاً سانحاً على قائمة موجة الاندماجات المقبلة. فـ «دلتا» و «نورث ويست»، على سبيل المثال، اتفقتا على الاندماج، ليس بحثاً عن فرص وآفاق جديدة، بل لمجرد الإفلات من مقصلة الإفلاس والإغلاق، وربما عجزتا عن تحقيق هذا الهدف إذا رفضت «إيرفرانس»، الراغبة في الدخول كشريك، ضخ استثمارات ضخمة والمشاركة بحصة كبيرة. ومع تزايد حدة المنافسة في السنوات المقبلة (مع تحرير حركة الانتقالات والسفر بين ضفتي الأطلسي الشهر المقبل بعد توقيع اتفاقية «السموات المفتوحة») تعتبر فرصة شركات الطيران الأوروبية في الاستفادة من الأسواق الأمريكية أكبر بكثير من فرصة الاستفادة الأمريكية من الأسواق الأوروبية. فالحقيقة المؤلمة هي أن الاقتصاد الأمريكي، الأكبر والأكثر تنافسية على مستوى العالم، وصل إلى مرحلة متخلفة في مجال صناعة الطيران لأسباب عديدة ومختلفة، ليس أقلها تقادم الأساليب التكنولوجية واللوائح التنظيمية العتيقة. وأوضحت المجلة أن السفر بالطائرة داخل أمريكا أصبح أشبه بركوب حافلة متهالكة على ارتفاع ٣٥ ألف قدم. فالأسطول قديم وعاجز عن الأخذ بأي خطط جريئة للإحلال والتجديد وشراء طرازات جديدة أقل استهلاكاً للوقود، وهي مشكلة فاقمها ارتفاع أسعار النفط (حيث تجاوزت نسبة نفقات الوقود ٢٣٧٪ منذ عام ٢٠٠٢). وتمتلك الولايات المتحدة ست شركات طيران كبرى وعشرات الشركات الصغيرة (أي أكثر من أي دولة أخرى) ولكن ثلاثاً منها فقط تعتبر من أكبر الشركات العالمية تحقيقاً للأرباح. وتحمل الشركات الأمريكية الكبرى نحو نصف أعباء ديون صناعة الطيران العالمية البالغة ١٩٠ مليار دولار، ينجح أغلبها في الإفلات من مقصلة الإفلاس بسبب القوانين الأمريكية الجديدة التي تحمي الشركات من الإفلاس مهما بلغ حجم خسائرها.

وفي المقابل، نجد الشركات الأوروبية نجحت في استعادة توازنها في أعقاب أحداث سبتمبر بسرعة، بدليل اندماج «إير فرانس» مع «كيه إل إم» الهولندية. ولكن إحجام المسؤولين الأمريكيين عن الأخذ بخيار الدمج أدى إلى تعدد الشركات، ومن ثم اشتعال المنافسة ونشوب «حرب أسعار» ضارية فيما بينها على الرحلات الداخلية، الأمر الذي كبدها خسائر فادحة. والنتيجة الطبيعية هي عدم وجود أي شركة أمريكية على قائمة أكبر عشر شركات عالمية تقدمت بطلبات لشراء الطائرة الجديدة «دريم لاينر» أو «إيرباص آيه ٣٥٠» وأيه ٣٨٠».





الدولار يغوص وسعر النفط والتضخم الأوروبي يحلقان «وصفة الركود» للاقتصاد العالمي تتجمع مكوناتها بتسارع مقلق

جاء الكشف عن ارتفاع مستوى التضخم في منطقة «اليورو» لأعلى مستوى منذ التعامل به ليستبعد بشكل حاسم احتمال قيام «البنك المركزي الأوروبي» بتخفيض سعر الفائدة مجاراة للتخفيضات المتتابة في الولايات المتحدة والتي دفعت بقيمة العملة الأمريكية لأدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٥، وتزامنت هذه المؤشرات التاريخية مع تحليق سعر النفط ليقترّب من ١١١ دولارا للبرميل، ما زاد فرص تعرض الاقتصاد العالمي برمته للركود.

تلقى الاقتصاد الأوروبي صدمة جديدة بالإعلان نهاية الأسبوع الماضي عن ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو إلى أعلى مستوى منذ ١٤ عاما، مسجلا ٣,٣، ولا تكمن المشكلة فقط في أن معدل التضخم هذا مغاير لما كان متوقعا مسبقا، بل تتعدى ذلك إلى كون هذه المعطيات تحسم بشكل كبير الجدل المتعلق بسعر الفائدة في منطقة اليورو، وتشبث الضغوط التي كان يتعرض لها «البنك المركزي الأوروبي» لتخفيضها أسوة بالخطوة الأمريكية، أملا في ضبط قيمة العملة الأوروبية التي أسهم ارتفاع سعر صرفها أمام الدولار المتهاوي في تراجع الصادرات الأوروبية وتهديد النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي. كما أن القلق يتصاعد من موجة تضخم جديدة يخشى أن تضرب منطقة «اليورو» بعد أن تبدأ تبعات الموجة الأولى في الظهور والانعكاس في مؤشرات الأسعار المختلفة، حيث إن المتوقع حدوثه في مثل هذه الحالات، هو أن تتحسب القطاعات المختلفة لارتفاع معدلات التضخم وتبدأ بالتفاعل مع هذا الواقع من خلال رفع الأسعار لتعويض الفجوات السعرية، وهو ما سيؤدي لرفع مستويات التضخم من جديد.

ويشار إلى أن النظرية السابقة لا تقتصر صحتها على الاقتصاد الأوروبي فحسب، وإنما يمكن تعميمها على اقتصادات العالم كافة التي تشهد ارتفاع مستويات التضخم، وهي الغالبية، ما يعني أن الصعوبات الاقتصادية لن تنحصر في مدى جغرافي محدد، وإنما ستأخذ بعدا عالميا، وستصبح معضلة «الركود» الاقتصادي مشكلة تعم العالم بشكل عام إذا ما استمرت المؤشرات السلبية بالظهور على هذه الشاكلة وبهذه الوتيرة. ويضاف إلى ذلك أن المصنعين والمصدرين في العالم يشعرون بالقلق نتيجة ارتفاع أسعار سلعهم نسبيا بالنسبة إلى المستهلكين في أضخم الأسواق في العالم، وهو السوق الأمريكي، جراء تدهور سعر صرف العملة الخضراء، ويتسبب هذا بنشر أجواء تشاؤمية وإضافة مزيد من التعقيدات للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول المختلفة. كما تكمن المشكلة في أن تدهور الدولار، في حد ذاته، يدفع لمزيد من التدهور له مجددا، حيث إن استمرار تراجع قيمة العملة الأمريكية يدفع المستثمرين لتنويع استثماراتهم واللجوء لتلك المقومة بعملات أخرى، ما يشجع على التخلي مجددا عن الدولار، ومن ثم دفعه للتراجع من جديد، وبالتالي تخفيض سعر الفائدة مرات أخرى للتعامل مع هذا الوضع، ما يعني أن المستوى التاريخي المتدني لقيمة العملة الأمريكية، والتي وصلت إلى ٥٦٥، ١ لليورو سيكون في المستقبل القريب مستوى تتوق العملة الأمريكية المتدهورة باطراد لبلوغه مرة أخرى.

ويأتي ارتفاع سعر برميل النفط إلى مستوى تاريخي جديد ليراوح حول ١١١ دولارا للبرميل أواخر الأسبوع الماضي ليفاقم المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي جراء ارتفاع أسعار الطاقة، إذ إن هذه المستويات المرتفعة لبرميل النفط تنعكس على هيئة ارتفاعات جديدة في مؤشرات الأسعار لدى اقتصادات دول العالم، لا سيما أن الطاقة عنصر مهم ومكون رئيس في العملية الإنتاجية والاستهلاكية لدى هذه الدول.





«لوموند»: الانتخابات الإيرانية اختبار لأحمدي نجاد

كتبت Delphine Minoui، مقالا في صحيفة «لوموند» حول الانتخابات الإيرانية تحت عنوان «الانتخابات التشريعية في إيران: اختبار لأحمدي نجاد». قالت فيه إن الانتخابات الإيرانية ستمكّن من قياس مدى شعبية الرئيس أحمدي نجاد، قبل سنة من موعد الاقتراع الرئاسي. ونقلت الصحفية في هذا الإطار عن فريبة عبد الحق، المختصة في الشؤون الإيرانية بـ «مركز الأبحاث والدراسات الدولية» بباريس قولها إن «الأمر يتعلق باختبار لجناح الرئيس الإيراني الذي خسر اقتراعين، الانتخابات البلدية وانتخاب أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام». وأضافت الباحثة أن هناك «اليوم تجديدا في الساحة السياسية التي أصبح يطغى عليها نقاش معقد بين الأجنحة التي تمثل مختلف التوجهات السياسية، يتجاوز النقاش التقليدي بين المحافظين والإصلاحيين. فقد أصبح هناك الأصوليون والتقدميون والمستقلون». وتوقفت الباحثة في الشؤون الإيرانية خاصة عند المرشحين الشباب في الأقاليم وقالت «لقد انتهى عهد الرواد هناك، فالمرشحون الجدد لم يعرفوا سجون الشاه ولم يقوموا بالثورة أو الحرب فبعد ثلاثين سنة من قيام الثورة، أصبح الحكم على هؤلاء يتم من خلال النتائج التي يحققونها في الميدان حيث لم يعد كافيا أن تكون إسلاميا». وأضافت أن هذا الجيل الجديد من السياسيين استغل الهجوم المضاد الذي قام به المحافظون مع نهاية التسعينيات ضد جناح خاتمي. ويبدو من المفارقة أن ظهور هؤلاء تم من خلال الانتخابات البلدية التي نظمها خاتمي نفسه سنة ١٩٩٩ وهي الانتخابات التي ستدشن سنة ٢٠٠٣ بروز تيار أحمدي نجاد. وعلق Yann Richard، الباحث وصاحب كتاب عن الثورة الإسلامية في إيران بالقول «إنه التعقيد الذي يطبع الجمهورية الإسلامية التي تسمح بالتناوب في إطار معين. فالنظام بعيد عن أن يكون ديمقراطيا لكنه بعيد أيضا عن أن يكون ديكتاتوريا».

قيادة «بيت الله محسود» تثير صراعا في «طالبان»

ذكرت مصادر مطلعة في مناطق القبائل أن تحرك «طالبان» الباكستانية الذي أعلن عنه في نوفمبر ٢٠٠٧ في منطقة وزيرستان الجنوبية والذي ضم أكثر من ٢٥ جماعة طالبانية في كل من «وزيرستان الجنوبية» و«الباجور» و«مهند أجنسي» و«سوات» و«درة آدم خيل» و«خيبر أجنسي» قد بات يواجه صراعا داخليا نتيجة رفض عدد من قادة «طالبان» الباكستانيين، بقاء بيت الله محسود، أمير للحركة. وذكرت هذه المصادر أن القيادات داخل الحركة طالبوا بدل أن يكون هناك أمير على الحركة في مناطق القبائل، أن تكون القيادة جماعية ويعلن عن إنشاء «مجلس شوري» لكل منطقة في القبائل يقود الحركة وتخضع هذه المجالس إلى قيادة مشتركة ولا يكون على رأسها شخص واحد. وذكرت المصادر نفسها أنه تم الاتفاق على استبدال قيادة الحركة من بيت الله محسود، لتكون في يد «مجلس شوري» يتم الاتفاق عليه ويكون ممثلا بالقيادات التي تقود الحركة في المناطق المذكورة. وسيتم قريبا الكشف عن التنظيم الجديد للحركة من خلال الإعلان عن أسماء «مجلس شوري» الحركة حيث سيكون من مهامه تبني العمليات والتفاوض مع الحكومة. وكانت الخلافات قد ازدادت داخل التنظيم بعد الضغوط التي زادت على الحركة والمطالب بالقبض على بيت الله محسود، بصفته قائدا للحركة بعد اتهامه بالضلوع في قتل بي نظير بوتو. وترى الحركة أن قيادتها إذا كانت جماعية فلا يمكن للحكومة أن تمارس ضغطا بمثل ما تمارسه اليوم عليها. يذكر أن تحرك «طالبان» كان قد تم الإعلان عنه في نوفمبر ٢٠٠٨، وأعلن يومها عن أمير للتنظيم وهو بيت الله محسود، ونائب له هو مولانا محمد فقير، ونطاق باسم التنظيم وهو الحاجي عمر. وتم توزيع الحركة بين مجلس عسكري يطلق عليه «مجلس الحرب» ومجلس سياسي يخطط للمفاوضات مع الحكومة ومجلس إعلامي يطلق بيانات الحركة وأدبياتها، إلى جانب مجلس شرعي يصدر الفتاوى المختلفة.



تراجع الوعي السياسي الأمريكي بشأن حرب العراق

كشف آخر استطلاع للرأي أجراه «مركز بيو للأبحاث» بعنوان «تراجع الوعي السياسي بشأن حرب العراق»، أن عدداً كبيراً من الأمريكيين يجهلون العدد الحقيقي من مواطنيهم الذين لقوا حتفهم في العراق طوال السنوات الخمس الماضية. وقال نحو نصف المشمولين بالاستطلاع، إن عدد الموتى يصل إلى ثلاثة آلاف فرد أو أقل، ورأى ٢٣٪ أن العدد أعلى من ذلك في حين ذكر ٢٨٪ منهم أن عددهم يبلغ نحو أربعة آلاف. وأظهر المسح أن وعي الرأي العام الأمريكي بتطورات أحداث حرب العراق شهد تراجعاً كبيراً منذ الصيف الماضي، حيث لم تبد وسائل الإعلام كبير اهتمام بها. وفي استطلاعات سابقة، ذكر نحو نصف من استطلعت آراؤهم العدد الصحيح للموتى. كما كشفت استطلاعات ذات صلة قام بها المركز نفسه أن عدد التقارير الإخبارية التي غطت الحرب انخفضت بشكل حاد هذا العام وتراجع معها الاهتمام الشعبي كذلك. وفي هذا السياق، قال مدير «مركز بيو للبحوث»، سكوت كيتير، إن التغطية الصحفية للحرب سجلت غياباً فعلياً، مضيفاً أن متوسط الأخبار المتعلقة بالعراق في ٢٠٠٧ بلغ ١٥٪ من جملة التقارير الإخبارية كلها، ووصلت ذروتها عند إعلان الرئيس الأمريكي، جورج بوش، زيادة عدد القوات في يناير من ذلك العام، وعندما أدلى قائد القوات الأمريكية بالعراق، الجنرال ديفيد بتريوس، بشهادته أمام الكونغرس في سبتمبر الماضي. وعلى الرغم من أن العراق احتل الصدارة في قائمة التقارير الإخبارية التي حظيت بمتابعة أكبر من الجمهور خلال أيام النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ما عدا خمسة أسابيع، بحسب المركز، فإن ذلك الاهتمام سرعان ما تراجع في خريف العام نفسه. ولم يعد العراق يحتل المكانة نفسها منذ أكتوبر حيث تزامن ذلك مع هبوط حاد في معدل سقوط ضحايا من الأمريكيين في العراق، وكثافة التغطية الإعلامية لحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية.

الديزل يتفوق على البترول والجازولين

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقالا لآنا كاموي، تحت عنوان «الطلب على الديزل يبقى قوياً برغم ارتفاع الأسعار» ذكرت فيه أن أسعار البترول والجازولين وصلت مجدداً إلى مستويات قياسية، لكن أغلب صناعة التكرير الأمريكية تركز على الأسعار لسائل رئيسي آخر هو الديزل. موضحة أن أسعار البترول الخام تواصل ارتفاعها لمستويات قياسية، حيث بلغت ٠٨,٧٥ دولار يوم الثلاثاء الماضي في أسواق نيويورك الآجلة ودفعت بأسعار المنتجات المكررة إلى أعلى المستويات على الإطلاق. فارتفعت أسعار الجازولين (البنزين) بقيمة ٣,٢٢٥ دولار للجالون العادي اعتباراً من يوم الإثنين، وهو سعر قياسي، وفقاً لوزارة الطاقة. وقالت «وكالة الطاقة الدولية» ومقرها باريس في تقريرها الشهري إن «الركود العالمي الممتد والحاد من شأنه أن يبرر هبوطاً مستداماً في أسعار البترول» إلى أقل من ٦٠ دولاراً للبرميل. واقتفى الديزل أثر الطفرة البترولية، فأنتهى معاملات يوم الثلاثاء الماضي مسجلاً ارتفاعاً بقيمة ٣,٨٢ دولار للجالون، وفقاً للبيانات الحكومية. وكما أن الزيادة في أسعار الجازولين (البنزين) تشكل ضغطاً على المستهلكين، فإن الديزل يشكل ضغطاً على الشركات والمصانع التي تعتمد عليه كوقود. وترى صناعة التكرير أن الطلب العالمي يتزايد على الديزل رغم تراجع الطلب على الجازولين بسبب الارتفاع المخيف في الأسعار. ويتوقع بعض المحللين استمرار النمو في الطلب القوي على الديزل، حيث يواصل الديزل في أوروبا اكتساب حصة في السوق على حساب الجازولين بعد تحول المستهلكين إلى السيارات العاملة بالديزل بدلاً من البنزين. كذلك فإن بلداناً مثل الصين والهند تستهلك كميات ضخمة من الطاقة، وفي الغالب فإن هذه البلدان تفضل الديزل على الجازولين بفضل المرونة التي يتمتع بها، حيث يمكن استخدامه لتشغيل المشروعات والمصانع الصناعية وكذلك لتشغيل وسائل النقل.

«يديعوت»: إيران تخفي علماً نووياً بارزاً

قال رونين بيرجمان، في مقال نشرته «يديعوت» إن «رجال (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) يبحثون منذ زمن طويل عن د. محسن فخري زادة، أحد العلماء المركزيين في البرنامج النووي الإيراني، ولكن إيران تبذل كل مسعى لإخفائه. وحسب وثائق استخبارية، يقف زادة على رأس مجموعة تطور أجزاء مركزية في جهاز التفجير الإيراني. وفي السنتين الأخيرتين دعت (الوكالة الدولية) فخري زادة للشهادة أمامها في مناسبات عدة. ولكن طهران منعت الوصول إليه. وحسب المعلومات، نقل زادة إلى مختبر في مكان محظور دخوله على مراقبي الأمم المتحدة». وأوضحت الصحيفة أن زادة «خريج مركزي في نشاط «مجموعة السلاح» المسؤولة عن تطوير جهاز التفجير الذري. وأنه يعمل في موقع التجارب في «برتشين»، قرب طهران، حيث يطور الإيرانيون «عدسة تفجير»، الجهاز الذي سيحول لباب القنبلة إلى كتلة حرجة ويبدأ رد الفعل المتسلسل الذي يؤدي إلى الانفجار النووي بالإضافة إلى كونه محاضراً في الجامعة. وحسب معلومات استخبارية نقلت إلى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، يجري العلماء في «برتشين» تجارب على تفعيل متزامن لمواد متفجرة عادية شديدة الانفجار. وأضافت الصحيفة أن مراقبي الوكالة حاولوا دخول الموقع عقب هذه المعلومات ولكن الاستخبارات الإيرانية منعتهم من ذلك. وعندما جرى الفحص أخيراً، قيدت حركة المراقبين. ومع ذلك فقد عثروا على كاميرا من النوع الذي يستخدم في تجارب في الانفجارات المتزامنة. وتابعت الصحيفة أن «زادة» يعمل أيضاً في «لويزان»، شمالي طهران، وهو معسكر للجيش الإيراني جرت فيه معظم التجارب والتطويرات على صواريخ «شهاب» الإيرانية حيث يدير زادة، مشروعاً هدفه ملاءمة القنابل الذرية مع الرأس المتفجر لهذه الصواريخ منذ عام ٢٠٠٥.

وزراء إسرائيليين: حكومتنا تعزز «حماس»

أبرزت «معاريف» في الخبر الرئيس بقلم بن كاسبيت الانتقاد الشديد لبعض الوزراء لسلك إسرائيل حيال «حماس» فيما يتعلق بالتهدة المتبلورة عن طريق المفاوضات. مؤكداً أن هذا يعتبر تعارضاً مع قرار المجلس الوزاري في الأسبوع الماضي. وأوضح أحد الوزراء أن ما تفعله الحكومة لا يعقل لأن المجلس قرر تشديد العملية في غزة، وعملياً حصل العكس». وقال آخر إن «الجيش عمل في غزة يومين وخرج بينما واصلت «حماس» إطلاق النار على عسقلان بالإضافة إلى «عملية القدس» الأخيرة. مؤكداً أن «حماس» هي التي تقرر القواعد، وتحدد متى تسخن الجبهة ومتى يكون الهدوء، وإسرائيل منساعة لها وتسمح لها بالتعاطف». واعترف وزير آخر بأن «الدولة مدمنة على الهدوء ومستعدة لأن تضحي بأمنها الوطني من أجل بضعة أيام من الهدوء» كما يحصل حيال «حزب الله» على مدى سنتين. وأضافت الصحيفة أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع يواصلان التمسك بالرواية الرسمية «لا اتفاق، لا مفاوضات، مباشرة ولا غير مباشرة، والجيش الإسرائيلي يحتفظ لنفسه بحق العمل». وحسب مصادر أمنية فإن «إسرائيل لا توافق على إحلال الهدوء في الضفة أيضاً وليست لديها نية للسماح لـ «حماس» بالسيطرة على المعابر، وهي غير مستعدة لأن تقبل بتواصل تعاطف «حماس». وفي وضع كهذا، لا اتفاق». ولكن محافل أخرى تؤكد بأنهم «إذا كانوا يتحدثون عن كل هذا، فهذا دليل على وجود مفاوضات، بوساطة مصرية». وعلمت الصحيفة أن «التهدة النسبية هي نتيجة وساطة أمريكية ومصرية. وأنه، حسب الاتفاق غير المكتوب الذي وافقت عليه مصادر سياسية في إسرائيل، حصلت «حماس» على ٣٠ يوماً كي تحقق وقفاً تاماً لإطلاق النار نحو إسرائيل. وأن الجيش الإسرائيلي سيوقف كل نشاطاته الهجومية في قطاع غزة».

العطية: ٣٠٠ دولار لبرميل

النفط حال الهجوم على إيران

توقع عبدالله بن حمد العطية، نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري، أن تقفز أسعار النفط الخام إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ دولار للبرميل في حال حدوث هجوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على إيران. وأشار إلى أنه في حال ما إذا قرر بوش تنفيذ تهديداته بمهاجمة إيران عندئذ ربما تقفز أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، وأضاف أن استقالة الأدميرال وليام فالون - القائد الأمريكي المسؤول عن الحرب في العراق وأفغانستان - قد تؤدي إلى دفع أسعار النفط إلى الارتفاع. واعتبر العطية أن السوق هو العامل الأساسي وراء ارتفاع الأسعار وليست الدول المنتجة، موضحاً أن هناك عوامل أخرى تدفع بالأسعار، منها المضاربات التي تزايدت مؤخراً، خاصة بعد أن شعر المستثمرون بفقدان الثقة تجاه أسواق الأسهم والعقارات فلدجؤوا إلى سوقي النفط والذهب. غير أن العطية قد عاد ليشير إلى أنه شخصياً يستبعد هذا السيناريو، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم تماماً أن أي عمل عسكري ضد إيران يعد مكلفاً جداً لها بصفتهما أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، مضيفاً أن ما يؤكد رأيه هو أن هناك بضعة أشهر أمام الرئيس جورج بوش في البيت الأبيض. وفي معرض تعليقه على سر التمسك الخليجي بسياسة تسعير النفط بالدولار، دافع العطية عن هذه السياسة قائلاً، إن الارتباط بين الدولار والنفط هو ارتباط تاريخي منذ أن كان الدولار الأمريكي أكبر عملة على مستوى العالم. وأكد العطية أن هذه السياسة ليست بدعة خليجية وإنما هناك الكثير من الدول الأوروبية تتبع نظام تسعير النفط بالدولار، لافتاً إلى أن دولة كالنرويج وهي ثالث دولة مصدرة للنفط على مستوى العالم مازالت تسعر النفط بالدولار. وحول الزيادة الكبيرة في مستويات التضخم والتي تعانيها قطر، قال العطية: «إن هناك لجنة تم تشكيلها لوضع حلول عاجلة لهذه المشكلة».

فنزويلا تطلب الدفع باليورو في بعض عقود النفط

قال رفاييل راميريز، وزير الطاقة الفنزويلي، إن فنزويلا تشترط السداد باليورو في بعض عقود الخام والمشتقات والمبيعات الفورية. وبعد قرار تسعير بعض العقود باليورو مؤشراً على أن فنزويلا عضو منظمة «أوبك» ربما تنأى بنفسها عن الدولار المتراجع وهو العملة القياسية لصناعة النفط. وأضاف راميريز، أن البلد الواقع في أمريكا الجنوبية لم يحدد مستوى مستهدفاً لكمية الخام التي سيدفع ثمنها باليورو. ولطالما انتقد الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز، وهو خصم لدود للولايات المتحدة، واشنطن لسماحها بتراجع الدولار وهو يريد من دول «أوبك» أن تبحث تحويل تسعير النفط إلى سلة عملات من أجل تحسين قدرتها الشرائية. ويعزو محللون ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية فوق ١١٠ دولارات للبرميل إلى الضعف المطرد في الدولار جراء تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وتخفيضات كبيرة لأسعار الفائدة. وكان تشافيز، ذو التوجهات اليسارية، طرح العام الماضي فكرة تغيير عملة تسعير النفط في اجتماع لمنظمة «أوبك».



أوروبا توصي بالاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية

أوصى زعماء دول التكتل الأوروبي السبع والعشرون في نهاية اجتماعاتهم في بروكسل بتنفيذ دراسة تحليل استراتيجية بشأن مستقبل عمليات التزود بالطاقة بهدف تخفيض الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية بالدرجة الأولى. ونقلت وكالة الأنباء السعودية «واس»، اتفاق زعماء التكتل على أن يتم إعداد هذه الدراسة الاستراتيجية قبل شهر نوفمبر المقبل، ومناقشتها بشكل رسمي خلال القمة الأوروبية المقرر عقدها منتصف شهر ديسمبر المقبل. وأوضح مصدر أوروبي أن القيادة الأوروبية يريدون في المرحلة الأولى تحديد آلية تعامل مشتركة مع روسيا والدول الأخرى المصدرة للمحروقات. وشدد البيان الختامي للقمة الأوروبية على أهمية الأمن في مجال الطاقة بالنسبة إلى التكتل الأوروبي والدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، أعلن رؤساء دول وحكومات التكتل أنهم يسعون لبلورة اتفاق بينهم قبل شهر يونيو المقبل حول إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الكهرباء والغاز.



توقعات بارتفاع حجم قطاع الإسكان السعودي بنسبة ٥٥%

توقع تقرير اقتصادي ارتفاع قيمة ائتمانات الإسكان في السعودية لتصل إلى ٤٦ مليار ريال (٢, ١٢ مليار دولار) بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بناء على افتراض زيادة مساهمة قروض شراء الوحدات السكنية تدريجياً من ١٠٪ إلى ٥٥٪ مع حلول عام ٢٠١٠. وأكد التقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» أن قيمة ائتمانات الإسكان في السعودية بلغت خلال العام الماضي ٢٠٠٧ نحو ٤ مليارات ريال (٦, ١ مليار دولار). وأوضح أن القطاع العقاري يشهد نمواً سريعاً سيستمر خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث تضاعف إجمالي الاستثمارات العقارية مع نهاية العام الماضي ليتجاوز ١٠٠ مليار ريال (٦, ٢٦ مليار دولار)، بنمو سنوي بلغت نسبته ٩, ١١٥٪، عازياً هذا النمو إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب داخل القطاع. كما توقع التقرير أن ينمو عدد السكان في السعودية بمتوسط معدل سنوي يبلغ ٥, ٢٪، وأن يصل إلى ٦٦, ٢٥ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن ينخفض عدد أفراد الأسرة الواحدة من ٥, ٥ إلى ٥, ٢ شخص خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، الأمر الذي سيعكس زيادة في حجم الطلب العقاري.

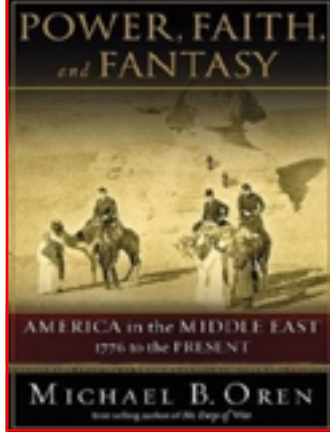


«السلطة والإيمان والخيال»: أمريكا في الشرق الأوسط .. من ١٧٧٦ وحتى الآن

الناشر: (W.W.Norton & Co.) (مايو ٢٠٠٦)

تأليف: مايكل بي أورين

وأكثر من ٦٠ صورة، يعيد هذا الكتاب بناء الطرق المتعددة والسياسات الجديرة بالملاحظة التي تعامل بها الأمريكيون مع منطقة الشرق الأوسط «الجذابة ولكن العدائية على الأغلب» والتي تمتد من المغرب إلى إيران، ومن الخليج العربي إلى منطقة (البوسفور).



وبعد استعراض شامل ومثير لقصص العديد من الأمريكيين بالشرق الأوسط، يجادل الكاتب في ختام بحثه، في أن سياسات الرئيس الحالي، جورج بوش، بمنطقة الشرق الأوسط، ربما تدفع الناس إلى الاعتقاد بأن هذا الرئيس قد قاد الولايات المتحدة إلى رحيل (راديكالي) عن المنطقة، عندما أعلن عن سياسة تحويل الشرق الأوسط و«دمقرطته»، بل وتحديث في بداية عهده عن «شرق أوسط جديد»، وأنه فور مغادرته البيت الأبيض، سوف تعود الولايات المتحدة إلى التقليد المزعوم بتبني سياسة الواقعية مع الشرق الأوسط. إلا أن هذا الكتاب يؤكد أن علاقات أمريكا مع الشرق الأوسط تتعدى التحالفات النفطية والاستراتيجية، عبر سلسلة من القصص المذهلة والجميلة المكتوبة حول الأفراد الأمريكيين، خلال القرون الأربعة الماضية، واتصالهم مع حضارات الشرق الأوسط.

ويغطي كتاب «السلطة والإيمان والخيال» أكثر من ٢٣٠ سنة من التاريخ الأمريكي بالشرق الأوسط، كما يكتب الناقد (نيال فيرجسون): «إذا كنت تعتقد بأن تورط أمريكا بالشرق الأوسط قد بدأ مع (روزفلت وترومان)، فقد بحث مايكل أورين بشكل معمق وكتب بشكل ذكي تاريخاً «سيكون اكتشافاً لك كما كان بالنسبة إليّ». مع الطاقم المذهل لشخصيات الكتاب من المبشرين المخلصين، ومعتنقي الأديان الجديدة المستقلين، والسيّاح المتحفزين وحتى جورج بوش القرن التاسع عشر، فإن كتاب «السلطة والإيمان والخيال» ليس فقط رائعاً للقراءة، وإنما هو دليل على أنك في الواقع لن تفهم موضوعاً ما لم تعرف تاريخه. إنه عمل لا غنى عنه لأي شخص مهتم بفهم جذور تورط أمريكا اليوم في الشرق الأوسط.

يكشف هذا الكتاب، الأكثر مبيعاً حسب «نيويورك تايمز»، تاريخ التورط الأمريكي السياسي والعسكري والفكري والأكاديمي في الشرق الأوسط، منذ أيام الرئيس الأمريكي الأول، جورج واشنطن، إلى الرئيس الحالي، جورج دبليو بوش، ويستعرض أهم المحطات التاريخية في العلاقات والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.

يجادل العديد من المراقبين والمفكرين والباحثين والكتّاب الأمريكيين، في أن الاهتمام «والتورط» الأمريكي في الشرق الأوسط في القرن العشرين، يعودان إلى سببين رئيسيين: الاعتماد الأمريكي على النفط، والتهديدات الإرهابية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه في هذه الدراسة التي تفتح البصيرة، يظهر مايكل أورين (مؤلف الكتاب الرائج «حرب الستة أيام») بأن تاريخ علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط يعود إلى أكثر من ٢٠٠ عام، وأن وراء هذا الاهتمام العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك استراتيجيات ونوايا إمبريالية، المذهب المثالي المسيحي، ورومانسية الثقافة الشعبية الأمريكية.

ويستعرض هذا الكتاب تاريخ السياسات الأمريكية بالشرق الأوسط، لافتاً النظر إلى أنه منذ الطلقات المدفعية الأولى التي أطلقتها السفن الحربية الأمريكية على قرصنة شمال إفريقيا، إلى احتلال «الفلوجة» بالعراق من قبل «المارينز»، ومنذ أيام المستكشفين الأمريكيين الأوائل الذين تفحصوا منابع النيل، إلى الدبلوماسيين الذين عملوا بجد في سبيل تحقيق السلام العربي-الإسرائيلي؛ كانت الولايات المتحدة تتورط بشكل دراماتيكي وعميق بالشرق الأوسط.

وعلى مدى أكثر من قرنين، كان رجال الدولة والتجار والمبشرون الأمريكيون من الرجال والنساء قد أثروا بشكل كبير في تشكيل هذه المنطقة العصبية، إلا أن قصصهم لم تُسرد كاملة حتى الآن. وبلا اعتماد على آلاف الوثائق الحكومية والرسائل الشخصية، وعرض للخرائط الأصلية